

والجناية ولم يجب عند اجتماعها تعديدهما بل لا يتصور هنا تعين لا في كل  
تيمم يقصد استحبابه الصلاة مثلا وصحبه يتعدى ان يقدر تلك الاستحباب  
بظهر اليد والوجه مثلا وما يبرح بذلك ما سرت في شرح العبادات في تيمم  
الوضوء على اعضائه انما يتصور في تيمم في ركعتين والظهور عنده ان التيمم  
انما يظهر في هاتين ركعتين الوضوء فانه لا يمكن فيه التيمم فلم يمكن فيه التيمم  
واذا قصر هذا الفتح عن تصور التيمم في تلك التيممات فتأمل فانه  
واضح والله اعلم **مسألة** نفع احد به هل يستوي فيما ذكره في التيمم في  
الارحام على البئر المقيم والمسافر او ذلك خاص بالمسافر كما صورته في العباد  
**فاجاب** بقوله عبارة شرح العباد بوزان بين ان قوله مسافر  
خاص بمسألة البئر خلافا لما يوجهه صبيحة ولا بعد لا يوجب في حال وجس  
عنه غير ناد حتى في الاخره اي وفي قول المتن او مقام خلافا لما يراه فيها  
وبه فارق العاجز الذي معه ما لا يحرم بوضوئه فانه يقيم ويعيد  
لندرة عزيمه وهو يستشكك عدم الفضا في مسألة البئر بان ذكره كان محل  
يغلب فيه وجود الماء وقد غاب بان عدمه عند منتهى الوقت صبرها كالعذر  
واما بوضو القدرة هنا بوجوه مما سأل على العاجز عن القيام واستعمال الماء  
فيه مع غلبة ظن قدرته عليها بوجوه بخلاف ما لو تجسس في بئر وكان معه  
ما لو اشتعل بغسله بوضو الوقت فانه يجب ان يطأه كما مر ان البئر والنوب  
والمكان هنا ليس واحد منهما في قبضته والترب ثم في قبضته فينتظر كما  
لو كان معه ما يتوضا به او يبرأ من بئر ولا يصر له وقوضا الوقت فانه  
فانه ينتظر ولا يصبر بالتيمم ورجوع بالمسافر في الاول الى الميمون فلا يصح احد  
منهم بالتيمم في الوقت لما مر في قوله وان كان يقف الميمون طلب الماء التي  
وعبارته تيمم وان كان فاقدر الماء في الميمون لم يطلب الماء ان من ماله وان فاقدر  
بطلبه ولا يجوز له التيمم لندرة فقد قرأ في محل الإقامة وهذا هو معنى

تعليل

تعليل التيمم بقوله لا يؤبد له من القضاء اي التيمم مع القدرة على استعمال  
الماء وندرة فقد تيمم فلا يرد جواز التيمم للرد مع وجوب القضاء وانهم التعليل  
ان حكمه هو ظنهم من محل تغلب فيه وجود الماء ولو مسافر اذ هو الذي يظن  
القضا كما ياتي في صحيح فتعريف الميم بالمسافر فيما مر وبالمقيم حري على الغالب  
وما انعمه كلامه من ان المقيم يلزمه الطلب اذ الميمم وجوب الماحو اليه  
حل القرب هو ما يبرح به كلامهم وسواء الميمم اذا اشقر وجود الماحو اليه  
فله ثلاث مراتب احدها ان يكون في حل القرب قبل مد طلب الميمم ان يكون  
بعيد بحيث لو سعى اليه لقاته وقت الصلاة فيتم الثالث وان يكون بين  
المرتبتين فيريد احد القرب ولا يخرج الوقت قبل وصوله فيتم ايضا هذا كله  
في حل المسافر واما المقيم فقدمه مشغول في القضا الوضوء بالتيمم وليس له ان  
يصلح به وان خاف فوت الوقت لو سعى الى الماء انتهت المحضه **مسألة** يرضى الله  
عنه من قول لا قضا على تيمم ثم ظهر خفية بفرده ما صورته في الاخره  
بين ان يكون قد عمد والغالب وجود الماء بها اولا ويكون خفاها وجعلها  
كالعدم او ينزل منزلة الحائل والمناوعك السبع وخوف الوقوع لو استغنى ركب  
السعيه **فاجاب** بقوله صورها في المتأمل بان يكون ببساطه الارض  
ولا علامه عليها وحينئذ اجده انه لا فرق بين القدره والحادثه وما الغالب  
وجود الماء فيها وغيرها لان محل عدم الاعادة عدم تعصم واذا كانت خفية  
كذلك لم يكن منه تعصم انبه فيكون حينئذ كالموجوده كحل المضلول في حال  
وقد اعني في الطلب خلاف ما اذا لم يكن كذلك فان الغالب وجودها بالطلب  
فاذا لم توجد كل ذلك على تعصم في الطلب فوجب الامادة **مسألة**  
رضى الله عنه ونفع بعلومه من كد عن قول الفقهاء ان المسافر اذا تيمم وكان الماء  
يحده القرب منه ولو سعى اليه خرج الوقت تيمم ولا تقاض عليه وظاهر كلامهم انه سئل  
كان المحل يغلب فيه وجود الماء لم لا يخل هو كذلك كما ركب الشفيعه لو خاف